

بسم الله الرحمن الرحيم

لعمري / بدر / ١٤٢٥

دولة الكويت
ديوان المحاسبةالرقم : ش / ١٠ / ١ / ٢٠١٠
التاريخ : ١٠ / ١٠ / ٢٠١٠
الموافق : ١٠ / ١٠ / ٢٠١٠تصميم رقم (٢) لسنة ١٩٨٩
بشأن الأوامر التنفيذية التي تصدر على مختلف أنواع الارتباطات

سبب أن أصدر الديوان توجيهاته بأن تراعى الجهات الحصول على ترخيص عند
قبل الارتباط بالنسبة للأوامر التنفيذية وتمديد السمل بالسقوط وافتاقات الترخيص
باعتبارها ارتباطات جديدة ينطبق عليها من المواد من (١٣ - ١٤) من قانون انشاء
ديوان المحاسبة رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك إذا بلغت قيمة أى من هذه الارتباطات
مائة ألف دينار أو أكثر .

وتد لاند الديوان أن بعض الجهات - عند إصدار الأوامر التنفيذية
التي تحتوي على إضافة وحذف لنوعيات من الأعمال - تستمر أن قيمة كل أمر تنفيذى
محصلة خصم النقص من الزيادة .

ولما كانت الأعمال المضافة تمثل تنجيها بالزيادة والأعمال المحذوفة
تمثل تنجيها بالنقص فإن كلا من الزيادة والنقص فى الأمر التنفيذى الواحد يمثل تنجيها
مستقلا وبالتالى تحسب قيمة التنجيير الذى يلزم على السبق بمجموع الزيادة والنقص
وليس الفرق بينهما ، كما أن الزيادة تمثل التزاما ماليا على الدولة وأن النقص يمثل
ماليا لها .

لذلك فقد استقر رأى الديوان على أن تحسب قيمة كل أمر تنفيذى يحتوى على
أعمال مضافة وأعمال محذوفة بمجموع قيمة الزيادة والنقص عند تحديد نصاب رقابة
الديوان المصنفة ، وأما التأثير المالى فذلك يؤخذ لندرس الاعتمادات المالية فقط .

كما يوجه الديوان النظر إلى أن إصدار أمر تنفيذى مستقل بالنقص لحذف عمل ما
ثم إصدار أمر تنفيذى آخر مستقل بالزيادة لإضافة عمل بهد يل لما تم حذفه
سيستمر عند رقابة الديوان باللامعة من شمول تجزئة الأمر التنفيذى الواحد .

وكيل ديوان المحاسبة

مستشار الديوان

نسخة الى :

- جميع جهات الاختصاص بديوان المحاسبة
- جميع الوزارات والادارات الحكومية
- الجهات ذات الصلاحيات المستقلة